البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون الأول 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.3٪ خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.8٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.4٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

القطاع النقدي والمصرفي

- حافظ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 على نفس مستواه المسجل تقريباً في نهاية عام 2014 ليبلغ 14,077.3 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عام 2014. وهذا الرصيد من احتياطيات العملات الأجنبية يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 2,126.2 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,366.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 1,773.5 مليون دينار (9.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 21,048.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 2,172.5 مليون دينار (7.2٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 32,433.5 مليون دينار. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,959.6 مليون دينار (8.2٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 212.9 مليون دينار (3.4٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 171.8 نقطة (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 1,993.7 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 835.6 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 696.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين أول 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 489.0 مليون دينار ليبلغ 13,014.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,541.6 مليون دينار ليصل إلى 9,571.7 مليون دينار (35.3٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 83.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين أول 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 6.1٪ لتبلغ 4,650.6 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 10.3٪ لتبلغ 12,102.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 12.8٪ ليصل إلى 7,451.9 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 7.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 1.1٪، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق. هذا في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 1.9٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة مع 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,466.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- حافظ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 على نفس مستواه المسجل تقريباً في نهاية عام 2014 ليبلغ 14,077.3 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عام 2014. وهذا الرصيد من احتياطيات العملات الأجنبية يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 2,126.2 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,366.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 1,773.5 مليون دينار (9.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 21,048.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشراً شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 2,172.5 مليون دينار (7.2٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 32,433.5 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 171.8 نقطة (7.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 1,993.7 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 1,202.7 مليون دينار (6.7٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 16,879.9 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين الثاني 2015	2014		2014
US$ 14,077.3 0.0٪	US$ 14,151.8 17.9٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,078.8 17.3٪
31,366.6 7.3٪	29,215.9 6.8٪	السيولة المحلية	29,240.4 6.9٪
21,048.0 9.2٪	19,491.0 2.9٪	التسهيلات الائتمانية	19,274.5 1.8٪
17,994.2 4.0٪	17,572.0 6.1٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1 4.4٪
32,433.5 7.2٪	30,233.9 9.6٪	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0 9.7٪
25,972.7 8.2٪	23,880.0 13.7٪	ودائع بالدينار	24,013.1 14.3٪
6,460.8 3.4٪	6,353.9 -3.6٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,247.9 -5.2٪
25,607.3 6.8٪	24,036.7 8.3٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9 8.0٪
21,049.1 7.5٪	19,552.8 10.8٪	ودائع بالدينار	19,574.9 10.9٪
4,558.2 3.5٪	4,483.9 -1.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,402.0 -3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

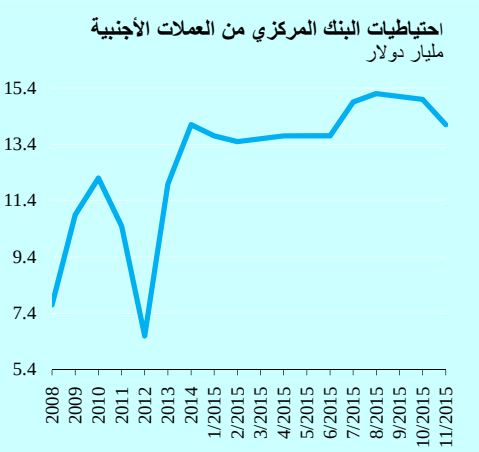

حافظ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 على نفس مستواه المسجل تقريباً في نهاية عام 2014 ليبلغ 14,077.3 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عام 2014. وهذا الرصيد من احتياطيات العملات الأجنبية يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهور.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 2,126.2 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,366.6 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,852.5 مليون دينار (6.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

    - ارتفعت الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 1,978.7 مليون دينار (7.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 27,414.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,658.5 مليون دينار (7.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2014.

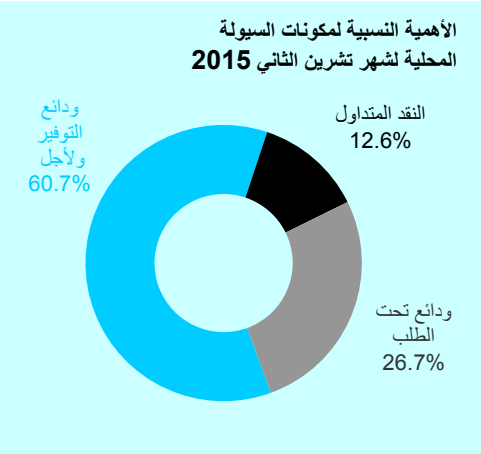

- ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 147.5 مليون دينار (3.9٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2014 ليبلغ 3,951.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 194.0 مليون دينار (5.4٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

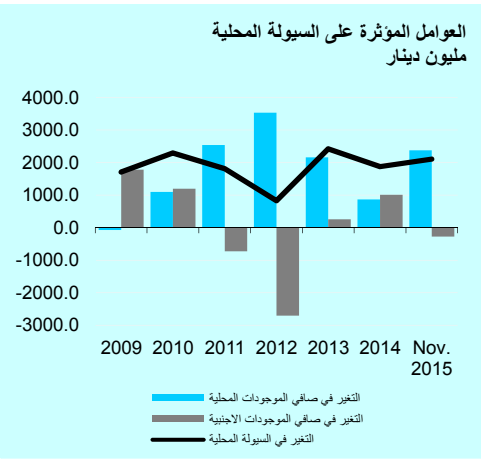

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 2,241.9 مليون دينار (10.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 1,037.6 مليون دينار (5.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,182.6 مليون دينار (8.1٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 59.2 مليون دينار (1.0٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 115.7 مليون دينار (1.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 814.9 مليون دينار (11.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 118.2 مليون دينار (1.2٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 233.9 مليون دينار (11.7٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية تشرين الثاني 2015	نهاية تشرين الثاني 2014		2014
7,816.6	**7,738.3**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,932.3**
10,057.7	9,895.5	البنك المركزي	9,939.5
-2,241.1	-2,157.2	البنوك المرخصة	-2,007.2
23,550.0	**21,477.6**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**21,308.1**
-5,694.7	-5,695.4	البنك المركزي، منها:	-5,753.9
1,827.1	1,578.6	الديون على القطاع العام (صافي)	1,219.0
-7,545.0	-7,296.6	أخرى (صافي*)	-6,995.3
29,244.7	27,173.1	البنوك المرخصة	27,062.1
10,172.8	9,398.7	الديون على القطاع العام (صافي)	9,635.3
18,572.0	18,101.0	الديون على القطاع الخاص	17,830.4
499.9	-326.6	أخرى (صافي)	-403.6
31,366.6	**29,215.9**	**السيولة المحلية (M2)**	**29,240.4**
3,951.9	**3,800.6**	**النقد المتداول**	**3,804.4**
27,414.7	**25,415.3**	**الودائع، منها:**	**25,436.0**
4,622.9	4,557.4	بالعملات الأجنبية	4,463.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2014		تشرين الثاني 2014	تشرين الثاني 2015
4.25	إعادة الخصم	4.25	3.75
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00	3.50
2.75	نافذة الإيداع	2.75	1.50
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.00	2.50
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.00	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

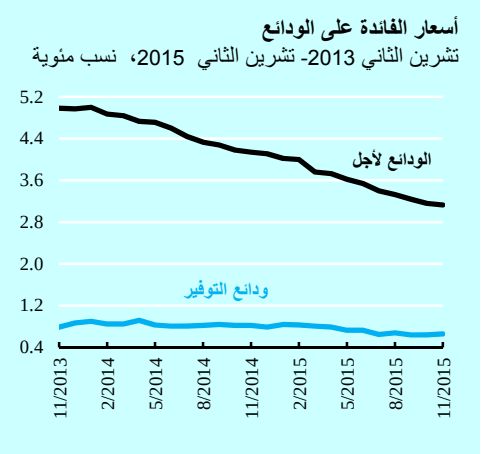

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.13٪، لينخفض بذلك بمقدار 98 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.66٪، لينخفض بذلك بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33٪، ليسجل بذلك انخفاضاً قدره 10 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

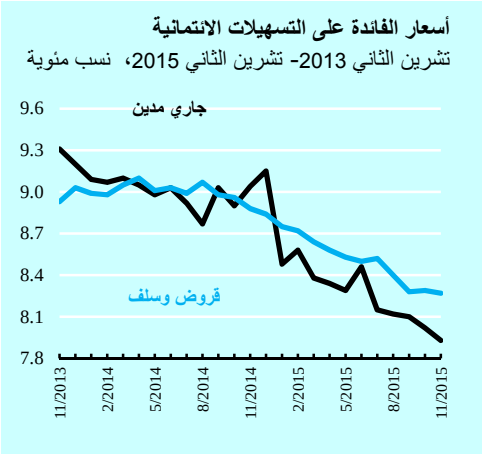

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.93٪، لينخفض بذلك بمقدار 122 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.24٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 71 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2014		تشرين الثاني 2014	تشرين الثاني 2015	التغير / نقطة أساس
	الـودائـع			
0.43	تحت الطلب	0.42	0.33	-10
0.79	توفير	0.82	0.66	-13
4.11	لأجل	4.14	3.13	-98
	التسهيلات الائتمانية			
9.95	كمبيالات واسناد مخصومة	9.96	9.24	-71
8.84	قروض وسلف	8.88	8.27	-57
9.15	جاري مدين	9.04	7.93	-122
8.72	الإقراض لأفضل العملاء	8.72	8.37	-35

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطتي أساس ليبلغ 8.27٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 57 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 ما نسبته 8.37٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 35 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 ما مقداره 514 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 41 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 ما مقداره 1,773.5 مليون دينار، أو ما نسبته (9.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 551.3 مليون دينار (2.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 1,048.5 مليون دينار (48.3٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 593.3 مليون دينار (13.2٪). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 388.2 مليون دينار (8.5٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 309.3 مليون دينار (12.2٪)، وقطاع خدمات النقل بمقدار 29.1 مليون دينار (9.9٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,076.4 مليون دينار (95٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 690.1 مليون دينار (4.0٪)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 10.6 مليون دينار (2.2٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 5.7 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 9.3 مليون دينار (2.7٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 ما مقداره 32,433.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,172.5 مليون دينار (7.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,640.7 مليون دينار (9.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,630.4 مليون دينار (6.8٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 261.7 مليون دينار (7.6٪)، يليه ارتفاع كل من

ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 222.7 مليون دينار (9.0٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 57.7 مليون دينار (16.0٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,959.6 مليون دينار (8.2٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 212.9 مليون دينار (3.4٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بمقدار 69.5 مليون دينار (31.2٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 153.1 مليون دينار ، مقابل ارتفاع قدره 22.6 مليون دينار (17.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,781.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 789.2 مليون دينار (39.6٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بواقع 50 مليون سهم (27.7٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 130.4 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 14.3 مليون سهم (9.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,354.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,016.0 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 338.9 مليون سهم (16.8٪).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 انخفاضاً قدره 40.7 نقطة (2.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,993.7 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 26.4 نقطة (1.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 171.8 نقطة (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 66.7 نقطة (3.2٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 211.9 نقطة (11.8٪)، والقطاع المالي بمقدار 190.7 نقطة (6.5٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 80.1 نقطة (4.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

2014		تشرين الثاني 2014	تشرين الثاني 2015
2,165.5	الرقم القياسي العام	**2,132.5**	**1,993.7**
2,920.9	القطاع المالي	2,901.2	2,730.2
1,852.0	قطاع الصناعة	1,785.6	1,771.9
1,794.8	قطاع الخدمات	1,744.3	1,582.9

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 ما مقداره 16.9 مليار دينار، منخفضة بمقدار 256.7 مليون دينار (1.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 291.1 مليون دينار (1.6٪) خلال نفس الشهر

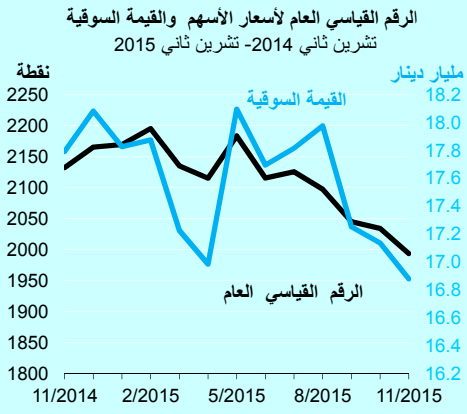

من عام 2014. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1.2 مليار دينار (6.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع انخفاض بلغ 439.7 مليون دينار (2.4٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 تدفقاً موجباً بلغ 7.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 1.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 ما قيمته 32.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 25.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 1.5 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 25.7 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2014		تشرين الثاني 2014	تشرين الثاني 2015
2,263.4	حجم التداول	154.4	153.1
9.1	معدل التداول اليومي	7.4	7.3
18,082.6	القيمة السوقية	17,793.8	16,879.9
2,321.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	171.3	130.4
-22.1	صافي استثمار غير الأردنيين	1.6	7.5
362.7	شراء	25.7	32.5
384.8	بيع	24.1	25.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ خلال الربع الثالث من عام 2015 مقابل نمو نسبته 6.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 بنسبة 2.3٪، مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.8٪ مقابل 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.
- تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.8٪ (11.1٪ للذكور و 25.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 21.2٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.3٪ مقابل 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.3٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.4٪ مقابل 3.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2015-2013

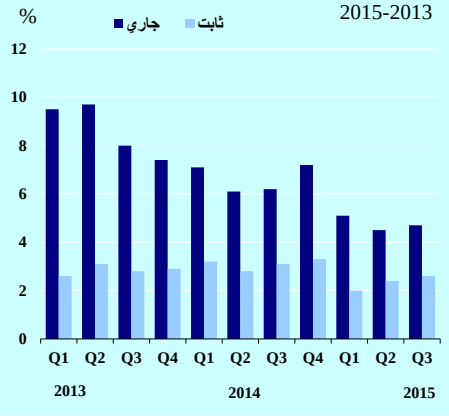

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية) "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 69.6٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه" و"خدمات المال والتأمين" و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"منتجو الخدمات الحكومية" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	الأرباع الثلاثة الأولى			
	2014	2015	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.0	2.3	3.0	2.3
الزراعة	3.0	0.7	0.1	-
الصناعات الاستخراجية	14.2	16.8	0.2	0.2
الصناعات التحويلية	1.5	1.4	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	4.3	8.6	0.1	0.2
الإنشاءات	7.8	-2.7	0.4	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	4.3	1.4	0.4	0.1
المطاعم والفنادق	4.0	-3.4	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	3.0	0.3	0.4
الخدمات المالية	3.3	5.5	0.3	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	5.0	4.1	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.9	2.4	0.2	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.7	6.2	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (15.4٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (-15.5٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-8.5٪). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	المؤشـــر	2014	الفترة المتاحة	2015
7.2	**المساحات المرخصة للبناء**	**9.0**	كانون ثاني – تشرين أول	**-15.5**
-0.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-0.4**		**-1.1**
-1.5	المنتجات الغذائية والمشروبات	-3.1		3.0
5.3	منتجات التبغ	7.1		-4.2
-2.9	المنتجات النفطية المكررة	-5.5		10.1
10.2	الإسمنت والجير والجبص	10.2		-17.1
0.6	الحديد والصلب	-4.0		-1.4
-6.5	المنتجات الكيميائية	-4.0		-3.0
28.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**22.6**		**15.4**
38.6	الفوسفات	29.0		18.3
20.3	البوتاس	18.4		13.3
-2.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-2.8**	كانون ثاني – تشرين ثاني	**-8.5**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-2.2**		**-0.9**
16.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**15.0**		**-1.8**
-0.5	**عدد المغادرين**	**-0.7**		**-7.7**
22.4	**حجم التداول في سوق العقار**	**22.4**	العام كاملاً	**-2.0**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل (-14.3٪)، وبند "الوقود والإنارة" (-13.1٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي بمقدار 2.9 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام (2007-2015)

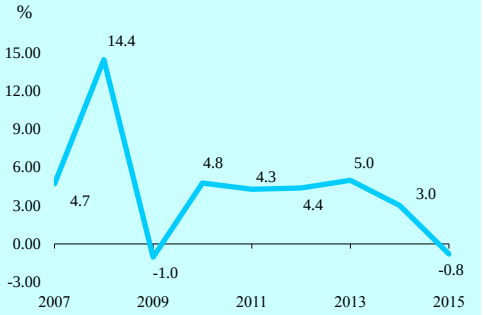

التضخم خلال الأحد عشر شهرا الأولى لعامي 2014 - 2015

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي كانون ثاني – تشرين ثاني		المساهمة في التضخم كانون ثاني – تشرين ثاني	
		2014	2015	2014	2015
جميع المواد	100.0	3.0	-0.8	3.0	-0.8
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	0.3	1.3	0.1	0.4
اللحوم والدواجن	8.24	-0.5	0.9	0.0	0.1
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.2	0.4	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	-1.1	0.7	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.73	1.5	6.5	0.0	0.2
الزيوت والدهون	1.92	-0.2	3.7	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	15.0	3.6	0.5	0.1
3) الملابس والأحذية	3.55	9.4	5.1	0.3	0.2
4) المساكن، منها:	21.92	4.9	0.7	1.1	0.2
الإيجارات	15.57	6.8	5.1	1.1	0.8
الوقود والإنارة	4.85	0.0	-13.1	0.0	-0.7
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	2.2	2.0	0.1	0.1
6) الصحة	2.21	6.4	2.8	0.1	0.1
7) النقل	13.58	2.8	-14.3	0.4	-2.2
8) الاتصالات	3.5	-0.1	0.1	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	2.6	5.3	0.1	0.1
10) التعليم	5.41	3.5	3.2	0.2	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.83	2.0	1.4	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	1.2	0.9	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعة "الثقافة والترفيه" (5.3٪)، بالإضافة إلى بندي "الفواكه والمكسرات" (6.5٪)، و"الزيوت والدهون" (3.7٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

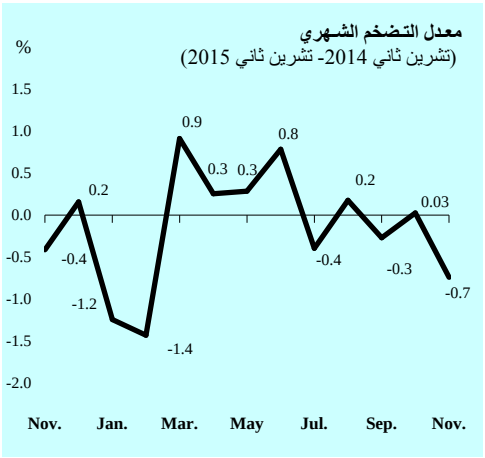

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين ثاني 2015 فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.7٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2015)، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (11.7٪) و"اللحوم والدواجن" (3.4٪).

❐ التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2015 إلى 13.8٪ (11.1٪ للذكور و25.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 21.2٪.

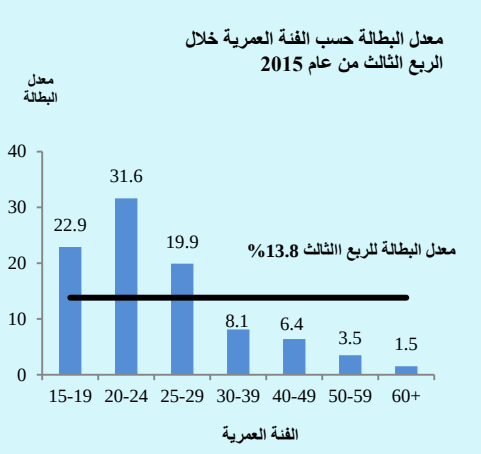

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 22.9٪) و 20-24 سنة (بواقع 31.6٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.6٪ (60.5٪ للذكور و 14.5٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2015، بالمقارنة مع 36.2٪ (59.6٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.4٪ خلال الربع الثالث من عام 2015، وذلك مقابل 32.1٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.8٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، التعليم (12.6٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.1٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 835.6 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 696.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (409.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,244.7 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,417.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين أول 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 489.0 مليون دينار ليبلغ 13,014.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,541.6 مليون دينار ليبلغ 9,571.7 مليون دينار (35.3٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 22,585.7 مليون دينار (83.3٪ من GDP) في نهاية تشرين أول 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 18.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.7٪ لتصل إلى 465.1 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 306.9 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ لتصل إلى 5,292.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 5.4 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 312.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين أول		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين أول		معدل النمو
	2014	2015		2014	2015	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**483.2**	**465.1**	**-3.7**	**5,599.6**	**5,292.7**	**-5.5**
الإيرادات المحلية، منها:	395.9	426.3	7.7	4,878.2	4,883.6	0.1
الإيرادات الضريبية، منها:	289.6	314.7	8.7	3,427.9	3,492.9	1.9
ضريبة المبيعات	229.7	245.8	7.0	2,342.6	2,308.0	-1.5
الإيرادات الأخرى	104.7	109.7	4.8	1,433.4	1,375.6	-4.0
المنح الخارجية	87.3	38.7	-55.7	721.4	409.1	-43.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**618.1**	**645.0**	**4.4**	**6,295.6**	**6,128.4**	**-2.7**
النفقات الرأسمالية	77.5	72.3	-6.7	761.9	737.4	-3.2
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-134.9**	**-179.9**	-	**-696.0**	**-835.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 5.4 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 4,883.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 65.0 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 57.8 مليون دينار و1.8 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

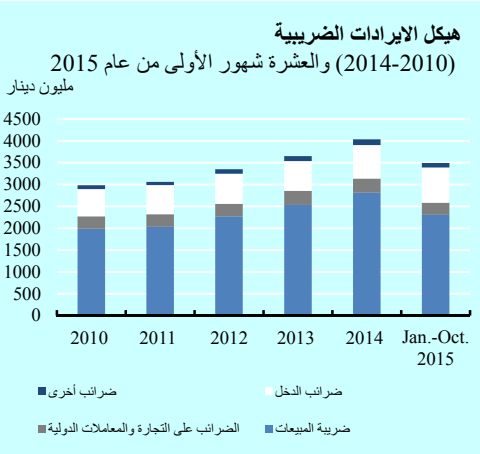

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 65.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 3,492.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 34.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ لتبلغ 2,308.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 66.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 37.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 22.0 مليون دينار، في حين ارتفعت ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 13.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 11.9 مليون دينار.
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 102.3 مليون دينار أو ما نسبته 14.6٪ لتصل إلى 804.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 53.1 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 49.2 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 77.6٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 624.1 مليون دينار.

- شهدت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية ارتفاعاً مقداره 3.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ لتبلغ 279.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 6.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.0٪ لتصل إلى 101.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 57.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.0٪ لتصل إلى 1,375.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 172.8 مليون دينار لتبلغ 316.6 مليون دينار (منها 281.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 18.2 مليون دينار لتبلغ 712.9 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 133.2 مليون دينار لتبلغ 346.1 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1.8 مليون دينار لتبلغ 15.1 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 312.3 مليون دينار، لتبلغ 409.1 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

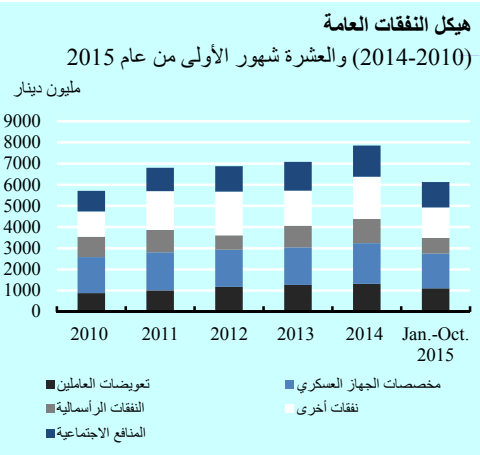

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 26.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 645.0 مليون دينار. في حين شهدت النفقات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 167.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 6,128.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 142.7 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 24.5 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 142.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.6٪ لتصل إلى 5,391.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 50.2 مليون دينار ليصل إلى 1,203.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفاض بند فوائد الدين بمقدار 38.1 مليون دينار ليصل إلى 743.9 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 67.2 مليون دينار ليبلغ 134.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر

أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 31.5 مليون دينار لتبلغ 1,645.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 17.3 مليون دينار لتبلغ 1,106.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 2.4 مليون دينار ليبلغ 278.8 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.2٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 24.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 737.4 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

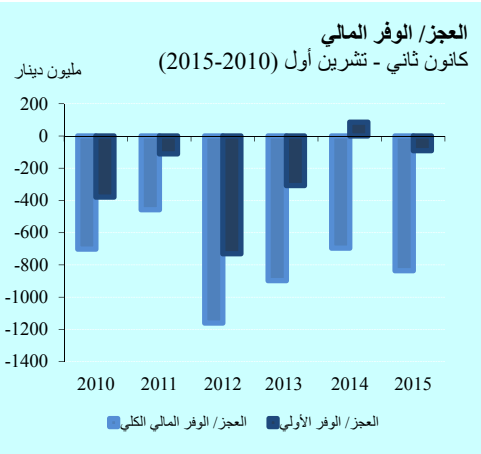

- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 835.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 696.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 91.7 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 86.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين أول 2015 بمقدار 489.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,014.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 485.0 مليون دينار ليبلغ 15,106.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 5.0 مليون دينار لتبلغ 2,091.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين أول 2015 بمقدار 312.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,159.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 512.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 842.0

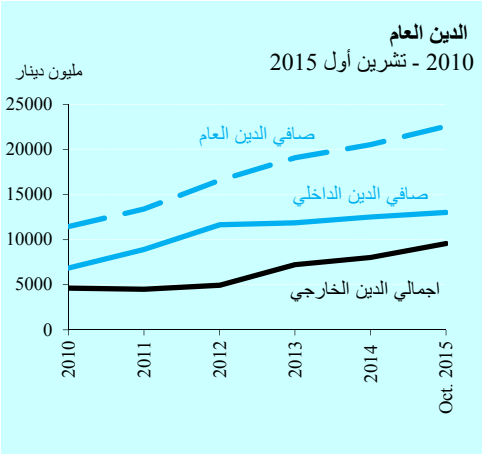

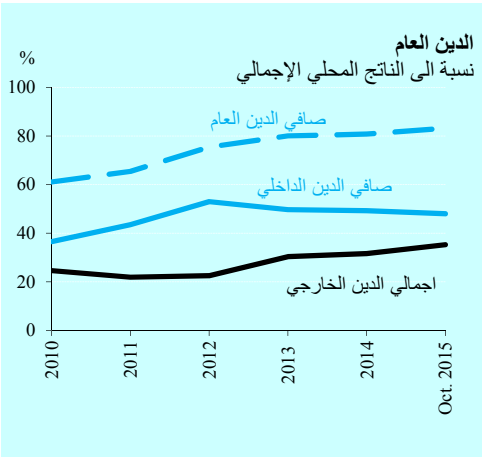

مليون دينار ليصل إلى 2,390.0 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 889.0 مليون دينار ليصل إلى 1,828.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية تشرين أول 2015 عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 بمقدار 46.0 مليون دينار ليصل إلى 563.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,541.6 مليون دينار ليبلغ 9,571.7 مليون دينار (35.3٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران، بالإضافة إلى استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان، وكذلك الدفعة الثامنة والأخيرة من القرض بقيمة 281.4 مليون دينار (أي ما يعادل 396.3 مليون دولار)، في شهر آب من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.9٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.2٪، و15.7٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول 2015 بمقدار 2,030.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,585.7 مليون دينار (83.3٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 ما مقداره 487.4 مليون دينار (منها 162.4 مليون دينار فوائد) مقابل 725.8 مليون دينار (منها 163.3 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2015	2016	معدل النمو
		كانون أول	كانون ثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	535.0	520.0	-2.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	700.0	680.0	-2.9
السولار	فلس/لتر	400.0	360.0	-10.0
الكاز	فلس/لتر	400.0	360.0	-10.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	234.3	200.0	-14.6
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	336.0	300.0	-10.7
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	341.0	305.0	-10.6
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	356.0	320.0	-10.1
الإسفلت	دينار/طن	253.7	220.0	-13.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/1/1

- لغايات تحفيز القطاع العقاري في المملكة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاعفاء من رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة، بغض النظر عن البائع، على أن لا تزيد المساحة عن 150 متر مربع غير شاملة الخدمات. في حين تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 180 متراً مربعاً إلى رسوم التسجيل أما إذا زادت مساحة الشقة أو السكن المفرد عن 180 متراً مربعاً، تخضع كامل المساحة لرسوم التسجيل. ويذكر أن العمل بهذا القرار سيستمر حتى نهاية عام 2015 (تموز 2015).

- إقرار قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2015، وذلك لغايات معالجة التشوهات والاختلالات التي تصاحب عمليات الإنفاق خارج الموازنة العامة وضبط مالية الدولة بشكل عام، ويذكر أن العمل بهذا القانون سيبدأ اعتباراً من 2016/1/1 (أيلول 2015).
- تعديل قيمة المبلغ المقطوع على فاتورة المياه اعتباراً من 2015/10/1، لتصبح على النحو التالي: (أيلول 2015).
  - (صفر – 18 م^3 في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة دينارين على الفاتورة الربعية.
  - (19 – 72 م^3 في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة أربعة دنانير على الفاتورة الربعية.
  - (73 م^3 فما فوق في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة ستة دنانير على الفاتورة الربعية.
- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16٪ الى 8٪ لكل من الملابس والحقائب والملابس الجلدية والساعات والأحذية والعطور ومستحضرات التجميل والمجوهرات والألعاب، كما تم تخفيض الضريبة الخاصة من 25٪ الى 8٪ لكل من العطور ومستحضرات التجميل والملابس من الجلد الطبيعي (تشرين أول 2015).
- اتمام عملية اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بدون الكفالة الأمريكية، وبقيمة اجمالية بلغت 500 مليون دولار وذلك لمدة عشر سنوات وبسعر فائدة 6.125٪ (تشرين ثاني 2015).
- قرر مجلس الوزراء تمديد فترة الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو اعفاءات جمركية أو ضريبية لمدة ثلاث سنوات (كانون أول 2015).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين بقيمة 126 مليون دولار مقدمين من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك على النحو التالي: (تشرين ثاني 2015).

- اتفاقية قرض بقيمة 72 مليون دولار، لتمويل مشروع الممر الأخضر لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO Green Corridor).
- اتفاقية قرض بقيمة 54 مليون دولار، والتي تخص مشروع مياه وادي العرب (Wadi Arab Water System II).

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 52 مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي، لدعم تنفيذ برنامج التشغيل والاندماج الاجتماعي (Skills for Employment and Social Inclusion) (تشرين ثاني 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منح بقيمة 165 مليون دولار واتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار، مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، موزعة كالتالي: (تشرين ثاني 2015).
  - اتفاقية منحة بقيمة 65 مليون دولار، لتمويل مشروع إعادة إنشاء وتأهيل الطريق الصحراوي (R15).
  - اتفاقية منحة إطارية بقيمة 100 مليون دولار، لدعم المشاريع التنموية ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين.
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار وبكفالة الحكومة الأردنية، لتمويل مشروع الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا (الدورة المركبة).
- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين ومنحة بقيمة 70.69 مليون دولار مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل أولويات تنموية وفق البرنامج التنفيذي التنموي المعتمد للأعوام (2016 – 2018)، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).
  - اتفاقية منحة بقيمة 300 ألف دينار كويتي (ما يعادل مليون دولار)، لمشروع اقتناء رادار طقس وملحقاته لصالح دائرة الأرصاد الجوية.
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 6 مليون دينار كويتي (ما يعادل 19.7 مليون دولار)، لمشروع تطوير البنية التحتية في اقليم البتراء.

- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 50 مليون دولار، لتمويل برنامج تمويل وضمان مشروعات ومنشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

■ التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 18.5 مليون يورو مقدمة من الحكومة الألمانية، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 15 مليون يورو، لتمويل محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء في مخيم الزعتري والمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
- اتفاقية منحة بقيمة 3.5 مليون يورو، لتمويل مشروع تحويل النفايات الصلبة إلى طاقة.

■ التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).

- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
- اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين الأول من عام 2015 بنسبة 4.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 488.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 6.1٪ لتبلغ 4,650.6 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الأول من عام 2015 بنسبة 5.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,251.0 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 10.3٪ لتبلغ 10,102.5 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين الأول من عام 2015 انخفاضاً نسبته 11.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 762.8 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 12.8٪ ليبلغ 7,451.9 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بنسبة 9.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق لتصل إلى 198.3 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 2.6٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 44.4 مليون دينار. أما خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 7.6٪ لتصل إلى 2,671.7 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعاته بنسبة 1.1٪ لتصل إلى 766.0 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بنسبة 1.1٪ ليبلغ 202.6 مليون دينار، أما خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.9٪ ليبلغ 2,478.2 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى في عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة بحوالي 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 275.2 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 1,394.5 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,669.7 مليون دينار ليبلغ 16,128.0 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2014.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين الأول			
	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013	2015 القيمة	معدل النمو (٪) 2015/2014
التجارة الخارجية	17,797.7	4.5	16,128.0	-9.4
الصادرات الكلية	4,952.8	6.1	4,650.6	-6.1
الصادرات الوطنية	4,300.7	8.0	4,025.5	-6.4
المعاد تصديره	652.1	-5.0	625.1	-4.1
المستوردات	13,497.0	3.4	12,102.5	-10.3
الميزان التجاري	-8,544.2	1.9	-7,451.9	-12.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين الأول		
	2014	2015	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	779.1	845.8	8.6
السعودية	592.3	677.8	14.4
العراق	704.4	414.9	-41.1
الهند	383.9	361.3	-5.9
الإمارات	163.5	191.9	17.4
الكويت	103.9	171.3	64.9
الصين	115.6	124.6	7.8
المستوردات			
السعودية	2,586.3	1,916.0	-25.9
الصين	1,405.1	1,532.2	9.0
الولايات المتحدة الامريكية	775.1	742.3	-4.2
ألمانيا	522.9	566.1	8.3
الإمارات	699.5	487.8	-30.3
تركيا	521.2	462.9	-11.2
ايطاليا	405.3	429.6	6.0
كوريا الجنوبية	464.2	419.2	-9.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً نسبته 6.1٪ لتصل إلى 4,650.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 275.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.4٪ لتصل إلى 4,025.5 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 4.1٪ لتصل إلى 625.1 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عامي 2014 و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,300.7**	**4,025.5**	**-6.4**
الملابس	**757.0**	**823.4**	**8.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	688.3	745.8	8.4
البوتاس	**361.8**	**367.4**	**1.5**
الصين	110.6	122.1	10.4
الهند	96.2	94.7	-1.6
ماليزيا	35.7	43.9	23.0
الخضروات	**380.0**	**346.2**	**-8.9**
السعودية	56.1	70.3	25.3
الإمارات	67.1	64.1	-4.5
الكويت	51.8	54.0	4.2
منتجات دوائية وصيدلية	**338.6**	**321.9**	**-4.9**
السعودية	86.5	78.2	-9.6
الجزائر	53.4	36.8	-31.1
السودان	27.8	36.1	29.9
الإمارات	18.8	27.4	45.7
الفوسفات	**272.5**	**302.5**	**11.0**
الهند	184.8	208.2	12.7
أندونيسيا	44.9	46.2	2.9
الفواكة والمكسرات	**100.6**	**135.3**	**34.5**
السعودية	18.1	40.7	124.8
الكويت	5.9	41.0	-
العراق	46.0	17.5	-62.0
الحيوانات الحية	**127.8**	**131.8**	**3.1**
السعودية	101.4	126.7	25.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن الخضروات بمقـدار 33.8 مليـون دينار (8.9٪) لتصـل إلى 346.2 مليون دينار، حيـث اسـتحوذت أســواق كــل مــن الســعودية والإمــارات والكويــت علــى مــا نســبته 54.4٪ مــن إجمــالي صــادرات المملكــة مــن هــذه المنتجات.

- انخفاض الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 16.7 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9٪، لتصل إلى 321.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان والإمارات على ما نسبته 55.5٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

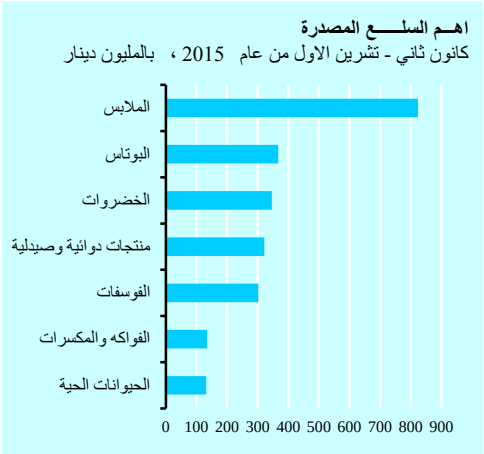

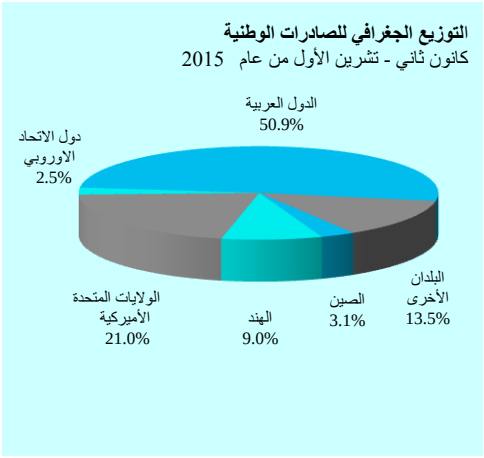

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 30.0 مليون دينار (11.0٪) لتصل إلى 302.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 2.5٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 8.3٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 68.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 5.6 مليون دينار (1.5٪) لتصل إلى 367.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 71.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات و"الفواكه والمكسرات" والحيوانات الحية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 60.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 54.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 69.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 مقابل 66.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 10.3٪ لتصل إلى 12,102.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشـــتقات النفطيـــة بمقـــدار 1,305.2 مليـون دينـار، أو مـا نســـبته 59.9٪، لتصـــل إلى 872.6 مليون دينـار. وتعـد كـل مـن السـعودية تركيـا وبلجيكـا الأســواق الرئيســة لمســتوردات الأردن من هذه المنتجات.

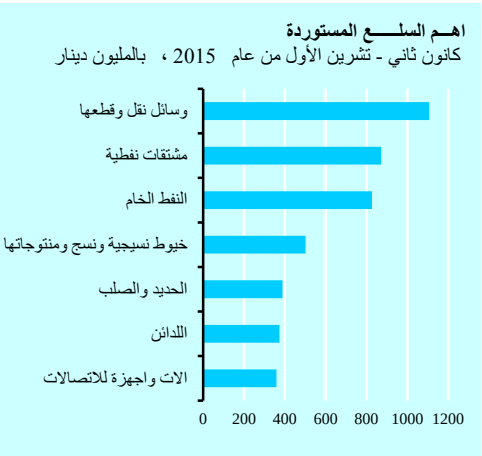

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 567.6 مليون دينار، أو ما نسبته 40.7٪، لتصل إلى 826.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لانخفاض الأسعار بنسبة 48.8٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 15.8٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 111.2 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2٪، لتصل إلى 1,107.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 58.3٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**13,497.0**	**12,102.5**	**-10.3**
وسائل النقل وقطعها	**996.2**	**1,107.3**	**11.2**
اليابان	208.6	235.5	12.9
كوريا الجنوبية	196.6	233.6	18.8
الولايات المتحدة الأمريكية	223.2	176.5	-20.9
مشتقات نفطية	**2,177.8**	**872.6**	**-59.9**
السعوديه	257.2	309.8	20.5
تركيا	201.8	129.9	-35.6
بلجيكا	64.5	128.2	98.8
النفط الخام	**1,394.3**	**826.7**	**-40.7**
السعودية	1,394.3	826.7	-40.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**490.3**	**501.7**	**2.3**
الصين	204.1	192.0	-5.9
تايوان	132.8	166.6	25.5
تركيا	32.3	32.5	0.6
الحديد والصلب	**447.2**	**388.9**	**-13.0**
الصين	109.2	138.5	26.8
إيران	4.5	80.8	-
السعودية	40.1	31.2	-22.2
اللدائن	**427.8**	**373.4**	**-12.7**
السعودية	215.7	179.9	-16.6
الإمارات	26.5	32.2	21.5
الصين	27.2	25.4	-6.6
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**285.4**	**359.0**	**25.8**
الصين	72.1	103.0	42.9
تركيا	18.4	32.7	77.7
ألمانيا	17.8	25.1	41.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

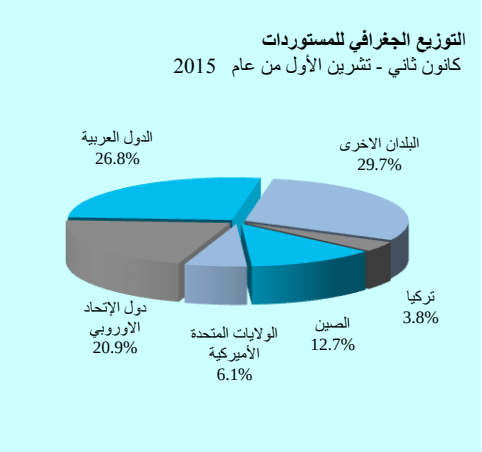

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 36.6٪ من إجمالي المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 مقابل 46.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وتركيا وإيطاليا خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 50.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 27.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 625.1 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 1,092.3 مليون دينار، أي بنسبة 12.8٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 7,451.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني بنسبة 1.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 ليبلغ 202.6 مليون دينار، أما خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد ارتفع بنسبة 1.9٪ ليصل إلى 2,478.2 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 19.8 مليون دينار (9.1٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 لتصل إلى 198.3 مليون دينار، أما خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد انخفضت بنسبة 7.6٪ لتصل إلى 2,671.7 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 1.2 مليون دينار (2.6٪) لتصل إلى 44.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014، أما خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2015، فقد ارتفعت بنسبة 1.1٪ لتصل إلى 766.0 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015** بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2014 إلى ما يلي:

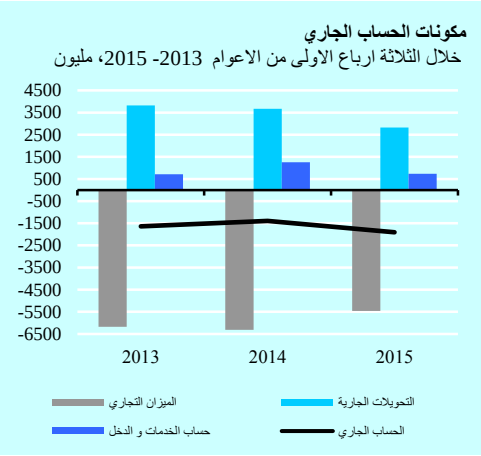

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 850.5 مليون دينار (13.5٪) ليصل إلى 5,465.2 مليون دينار مقابل 6,315.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 495.5 مليون دينار ليبلغ 944.0 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 209.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 186.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 27.1 مليون دينار ليبلغ 382.8 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.6 مليون دينار ليصل إلى 173.3 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 843.8 مليون دينار ليصل 2,826.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 505.0 مليون دينار ليبلغ نحو 341.4 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 338.3 مليون دينار ليصل إلى 2,485.0 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 1.8٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 لتصل إلى 1,841.3 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,240.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 479.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 608.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 966.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 935.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 905.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 191.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,244.5 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,712.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 734.8 مليون دينار ليصل إلى 19,271.7 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,127.5 مليون دينار في حين انخفضت ودائع الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 466.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 2,352.5 مليون دينار ليصل إلى 43,738.1 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 829.1 مليون دينار ليبلغ 21,336.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,012.4 مليون دينار ليبلغ 6,933.1 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار سندات اليوروبوندز بمقدار 1,063.5 مليون دينار في الأسواق العالمية.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى البنوك المرخصة بمقدار 385.6 مليون دينار ليبلغ 6,923.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 25.8 مليون دينار ليبلغ 3,221.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات الاقتصادية المقيمة بمقدار 91.5 مليون دينار ليصل إلى 596.1 مليون دينار.